

## - المرأة في الحياة المهنية -

من منشورات منظمة اليونسكو  
(باريس / 1984)

تأليف: جرمين بورسيل

عرض وتقديم: عبلة النوري (\*)

تمهيد:

ما يزال إدراك الناس قاصراً عن أهمية اسهام المرأة في الحياة الأسرية، والحياة العامة؛ غير أن الاحصاءات المتعلقة بالطاقة العاملة، لا تعبر العمل النسائي الأهمية التي يستحقها، سواء من حيث الإعداد والتأهيل، أو من حيث المنافع الاجتماعية.

ولأسباب تتعلق بالميل الشخصي، والرغبة في تحقيق الذات، والنزوع إلى الاستقلال الاقتصادي والحاجة إلى تحسين دخل الأسرة، باتت النساء يدخلن، وفي معظم بلدان العالم وبأعداد متزايدة، إلى ميادين العمل المأجور. ولكن لا يوجهن إلا إلى أعمال ذات مردود مادي ضئيل. ان مشكلة تركيز قطاع لا يستهان به من النساء العاملات في مهن متواضعة، وأعمال معينة، بالإضافة إلى النقص في الإعداد والتأهيل، تستدعي أن يعاد النظر في «فلسفة التربية والتأهيل والاستخدام» وفي استراتيجيتها بطريقة تضمن فعلاً تكافؤ الفرص أمام البالغين من الجنسين،

بقصد تعبئة الموارد البشرية جميعها، التي تحتاجها المجتمعات أشد الحاجة، لكي تقوم بعملية التنمية الشاملة.

من أجل هذه الغاية بالذات، وفي عداد الخدمات والنشاطات التي تقدمها منظمة اليونسكو على المستوى (الدولي) عقدت أربعة اجتماعات هي:

1 - اجتماع الخبراء حول التوجيه المدرسي والمهني للفتيات والنساء (باريس، اليونسكو 6 - 10 / أيلول 1976).

2 - المؤتمر الدولي حول وضع النساء في التعليم التقني والمهني، (بون / 9 - 12 / حزيران 1980).

3 - الحلقة الدراسية الدولية للخبراء حول فتح فروع الاعداد والاستخدام المقصورة - بصورة تقليدية - على الرجال أمام النساء، (فرانكفورت / 11 - 13 / تشرين الثاني 1981).

4 - الحلقة الدراسية الدولية حول تربية النساء وتأهيلهن واستخدامهن في البلدان المتقدمة، (طوكيو

(\*) عضو البحوث التربوية / مديرية المناهج والبحوث في وزارة التربية السورية.

2/ 6 - كانون الأول 1981)، بالإضافة إلى مساعدة منظمة العمل الدولية.

والكتاب الذي نعرضه: يستند إلى نتائج الاجتماعات الأربعة المشار إليها آنفاً، وإلى مصادر توثيقية أخرى استخدمتها المؤلفة السيدة (بورسيل) التي كانت - آنذاك - مفتشة التعليم الفني في فرنسا، وهدفت إلى ضرورة تشجيع قيام تكافؤ حقيقي للفرص أمام الشباب البالغين من الجنسين في نطاق التعليم التقني والمهني. وليس ثمة في الكتاب نماذج عالمية «جاهزة تحت الطلب» تحتذى، بل يعود إلى الجهات المعنية بالأمر في كل بلد، تحديد الأهداف، بغية فتح قنوات التعليم التقني فتحاً كاملاً أمام الفتيات والنساء، لتمكينهن من الاسهام - بفاعلية - في عملية التنمية الشاملة في بلدانهن.

طريقة العرض: عولج الجانب الرئيس من موضوع الكتاب في الصفحات التسعين الأولى ضمن نوع من المختصر يستند إلى ترتيب نظرة إجمالية إلى الموضوع حول بعض الملامح البارزة التي تتجسد في الأرقام والتفاصيل المأخوذة من الواقع الحي (إذا جاز التعبير). وفي الفصول اللاحقة استعيدت المباحث الرئيسة، وحللت بطريقة أكثر منهجية، ولعل الهدف الوصول بالقارئ إلى الشعور بأنه معني بمشكلات المستقبل، ومستعد للاسهام في مجيء عالم أفضل، بغض النظر عن الجنس.

أقسام الكتاب: يتألف الكتاب من: مقدمة، وستة أقسام، وخلاصة، وملاحق.

المقدمة: اقتطفت المؤلفة مقطعاً من خطاب السيد (أحمد مختار أمبو) الذي كان في تلك الفترة، المدير العام لليونسكو، ألقاه في المؤتمر العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة من أجل المرأة في (كوبنهاغن)، الدانمرك، تموز 1980، وهو يتحدث عما هو مطلوب من المجتمع الدولي:

«ما هو مطلوب من المجتمع الدولي، هو جهده

متواصل، يوصل إلى نزع - الذكورة - عن مفاهيم المعرفة الشاملة، من أجل مقارنة علمية للتحديات النفسية والاجتماعية، ولا سيما الثقافية، التي ما زالت تحد من الفهم المشترك الذي ينبغي أن يكون لدى الرجال والنساء في سبيل تضامنها المزدوج من أجل بحث حقيقي للعلاقات بين جميع أبناء البشر الذين يشكلون الوحدة الدائمة للنوع البشري... نحن بصدد تقديم نحو إعادة حاسمة لتكييف علاقات المرأة والرجل، في المنزل وأماكن العمل، والترفيه سواء بسواء». بهذه التطلعات الانسانية تبدأ مقدمة الكتاب، حيث تطرح المؤلفة سؤالاً اعلامياً هاماً على المستوى الدولي: ماذا تريد النساء؟ وترى أن ما يردنه: هو أن يُعترف بأنهن يمثلن نصف طاقات القدرة الانسانية، وأنه من غير المنطقي ألا يستعملن، بطريقة أكثر عقلانية، هذا القدر الهائل من الطاقة لدفع عملية التنمية الى الأمام في جميع الميادين. فالنساء لا يكتفن أيديهن بينما الرجال يعملون؛ وحين يتغير الأفق الاجتماعي والاقتصادي، فيتقاسم الزوج والأب أعباء المنزل، ورعاية الأولاد مع زوجته، تصيح المرأة في وضع يؤهلها للتطلع إلى الحصول على مهنة أو مباشرة عمل، ومن ثم الاسهام في دخل الأسرة، وفي تنمية البلاد.

لكن المشكلة بالنسبة إلى النساء: هي مشكلة التكافؤ في فرص الولوج، ضمن الشروط المتاحة لآخوانهن وأزواجهن، إلى التربية الأساسية، والتوجيه المدرسي والمهني، والإعداد العام والتقني والمهني، وعند الحاجة إلى التدريب الإضافي، وإعادة التكيف المهني، والتطوير المستديم للقدرات. وبعد المقدمة التي تلم عامة بصورة الدراسة، تتوالى أقسام الكتاب.

- القسم الأول: ويتناول: النساء في العمل منذ القدم:

1 - تؤكد المؤلفة أن أعباء الحمل ومهات الأمومة،

لم تعزل المرأة عن ميادين العمل الذي اتصل بنشاطاتها التقليدية، منذ أقدم العصور، كالحزافة، وصنع الثياب... الخ، في حين اهتم الرجال بالصيد وبناء المساكن وخوض الحرب واتخاذ القرارات، حيث لا مكان للنساء في مجالسهم؟! وما الصورة الحالية للرجل والمرأة، التي بدت طبيعية في نظر الأجيال السابقة، إلا نتاج استمرار تقسيم المهام تقسيماً تقليدياً بين الرجال والنساء.

2 - ان التبدلات التي رافقت عصر الصناعة في البلدان المتقدمة استدعت الحاجة إلى الأيدي العاملة فاستخدمت النساء، عاملات يدويات، لعدم تلقيهن أي تأهيل مسبق، في حين شغل الرجال المتمرنون - منذ عدة سنوات - مراكز مميزة، وهذا يفسر سبب قبول النساء بالأعمال الأقل أجراً، وحين تطورت الصناعة، وأنشئت معاهد ومدارس عليا لإعداد أرباب الصناعة في مجالات عدة، بقيت وقفاً على الرجال.

3 - بعد الحرب العالمية الأولى، بادرت البلدان المعنية في أوربية - في المدن - وقد حرمت من الرجال، إلى الاستعانة بالنساء لمواصلة العمل «في المصانع والمكاتب والحقول ومراعى الصيد» بسبب نتائج الحرب؛ وكان ذلك اثباتاً لقدرة المرأة على ممارسة جميع المهن المحصورة في ذلك الوقت بالرجال، وفي الريف استطاعت المرأة الريفية بعد الحرب الأولى أن تمسك بزمام الاستثمارات، وعموماً أثرت الريفيات، الخياطة، والفنون المنزلية، وبقي نشاط النساء تقليدياً، مكرساً لأسرة بمتوسط عددي مرتفع.

4 - أما في البلدان النامية فخضعت النسوة للسخرية - من دون حساب - وشغلن وقتهن بالانجاب وتربية الأولاد، وتأمين سبل العيش للأسرة.

القسم الثاني: ويتناول: موقع الفتيات والنساء في المراحل الدراسية، وفي التدريب المهني:

1 - يبدأ هذا القسم بسؤال يتحكم بسبل التفكير

المتعلقة بالمصاعب المالية العالمية، ألا وهو: كيف يمكن مكافحة البطالة التي تنال من جميع البلدان مع ضمان اقتسام أفضل لساعات العمل بين عدد أكبر من العاملين وتحسين الأهلية والانتاجية، وتنميتها... من وجهة نظر المؤلفة، ان الاجابة عن هذا السؤال، تستدعي مراعاة أمرين: أولهما: أن العمال - من الجنسين بوجه اجمالي - بحاجة إلى إعداد مهني، ومرونة تمكنهم من متابعة تطور التقنيات. وثانيهما: أن النساء اللواتي هن نظرياً ما للرجال من حق في العمل يعانين تأخراً لا يستهان به على صعيد الاعداد المهني.

2 - في معرض التساؤل عن موقع الفتيات والنساء في المراحل الدراسية، والتدريب المهني تؤكد أنه:

أ - في البلدان المتطورة: الفرص المتاحة في مجال التربية، هي نفسها - عملياً - للجنسين إلى ما بعد مرحلة التعليم الالزامي، بسبب توافر (سيارات النقل - المطاعم المدرسية - المدارس الداخلية - المنح... الخ).

ب - في البلدان النامية: عدم كفاية الوسائل حال دون تطبيق التعليم الالزامي تطبيقاً فعلياً، وإن كان الوضع يختلف من بلد إلى آخر. ومن أهم ما توصلت إليه:

أ - ان عدد الفتيات في مواد تدخل في نطاق التعليم العلمي، أو التقني أو التجاري، هي نسبياً، غير ذات دلالة في كثير من البلدان.

ب - ان المعلمات يمثلن الاكثريّة الساحقة في التعليم العام فقط وعلى الصعيد العالمي، وذلك استناداً الى الجداول الاحصائية الصادرة عن مكتب الاحصاء في منظمة اليونسكو حول «انجماهاات الاعداد المدرسية، واسقاطاتها تبعاً لدرجة التعليم والسن».

لذلك «إذا ما أقر أن التعبئة القصوى للموارد البشرية - رجالاً ونساء - ذات علاقة مباشرة بمشاركة أكبر عدد ممكن من السكان في العمل، وإذا ما تم التسليم بأن

أمام 52% من العاملات المتخصصة فرصة الوصول إلى مستوى جامعي .

أما في البلدان النامية فيصعب إقامة جدول عن مشاركة النساء في دراسات عليا، لأسباب أهمها:

أ - ان المنافذ التي يمكن النساء بلوغها - حالياً - في المهن الاقتصادية المرتبطة بالصناعة والزراعة التي من شأن الكليات التحضير لها، ليست موجودة فعلاً في البلدان النامية إلا بصفة استثنائية.

ب - ان معظم اختيارات طالبات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، تعود إلى الكليات النظرية، وتؤدي بهن إلى التعليم والمراكز الادارية.

4 - تؤكد المؤلفة أهمية التوجيه المدرسي والمهني في مساعدة الشباب من الجنسين، من حيث تهيئة مهتهم بحسب قدراتهم وميولهم الفردية، وبمحض اختيارهم الشخصي، وترى ضرورة اطلاعهم على خصائص الظرف الاقتصادي، وامكانيات العمل المتاحة على المدى المتوسط والبعيد، ليكونوا على علم تام بفرص العمل عند اتمام دراساتهم وتأهيلهم، كما تحذر مستشاري التوجيه من مغبة إصدار الأحكام المسبقة، فلا يجوز:

أ - ان تعد حاجات البنات إلى التوجيه نحو مهنة معينة أدنى من حاجة الصبيان بحجة أنه لن تكون هن القدرات الضرورية للنجاح في مهنة ما.

ب - ان تحصر تشكيلة المهن التي يقتضي عرضها على الفتيات بأنواع معينة، بذريعة أن ليست هن القوة الجسدية أو المهارة اليدوية، أو الموهبة، أو الاستعداد للميكانيك.

إزاء ذلك، لا بد من توعية الفتيات والنساء في المدرسة، والوسط المهني، بغية التطلع إلى ممارسة نشاطات ذات مردود مالي غير تلك التي يعتقدها مخصصة للنساء، ومن المؤسف توارث «أن المرأة عندما تعمل بعد المراهقة يكون عملها إما ملء للوقت الذي يفصلها عن الزواج، أو لمد الأسرة بمرتب مساعد،

نوعية العمل المؤدى تقاس بأهمية عدد العمال الموضوعين في سوق العمل، وجب إعطاء الأولوية لما يلي»:

أ - تحقيق ديمقراطية التعليم تحقيقاً فعلياً لجميع الأولاد (ذكوراً وإناثاً) على الأقل حتى نهاية المرحلة الالزامية.

ب - تقوية المعارف العامة والعلمية والتقنية، منذ السنوات الأولى للتعليم الثانوي، ليتمكن مراهقو الجنسين من توكيد ميولهم، واجراء اختياراتهم باطلاع تام على ما ينتظرهم، بطريق مد الحلقة الأولى من التعليم الثانوي بمزيج جيد من المعايير بين المواد العامة، بما فيها العلوم والرياضيات، وبين تدريب أولي على بعض الأعمال التطبيقية، من دون تمييز بين الجنسين، وبمعزل عن جميع الأحكام المسبقة الاعتيادية التي تقول: ان الخياطة والمطبخ حكر على الفتيات، وان الاشتغال بالخشب والمعدن... الخ، وقف على الفتيات.

ج - انشاء دائرة مناسبة للتوجيه المدرسي والمهني تكون واعية الجهود الاضافية التي ينبغي بذلها لمساعدة المراهقين على الخروج من النظرة التقليدية، وعلى التمكن بصورة فضلى من إدراك ميولهم وتقويم قدراتهم.

3 - تبدي المؤلفة اهتماماً حول موقع الفتيات والنساء في الاعداد التقني العالي، ومن المفيد كما تقول: «التساؤل حول موقع النساء في المؤسسات التي تعد الأطر العليا المتخصصة في مختلف البلدان...». وبحسب المعايير الرقمية التي في حوزتها، والمعلومات الاحصائية، تأتي البلدان الاشتراكية الأوروبية في طليعة البلدان التي تفتح أبواب جامعاتها ومدارسها العليا أمام الفتيات، وليس ذلك فقط عبر الأقتنية المدرسية التقليدية، بل أيضاً بفضل ترقية داخلية، وتحسين متواصل، أتاحا في الاتحاد السوفياتي مثلاً:

عادة - لأحد الجنسين، بغية إيقاظ كل اهتمام كامن لديهم».

نخلص من هذا كله مع المؤلفة إلى التركيز على النقاط التالية:

أ - نبذ التفرقة بين الجنسين منذ الطفولة الأولى (وسط الأسرة، والمحيط المباشر).

ب - ضرورة تزود الأهل والمربين بذهنية تتبنى وقف التفرقة بين الجنسين، وعلى الأقل (الميل إلى الاعتدال).

ج - إنشاء جهاز حكومي للتوجيه المدرسي والمهني، للتوصل إلى:

1 - الكشف عن ميول المراهقين واستعداداتهم من أجل اختيار مهنة تناسبهم.

2 - إعادة النظر في الروائز المستعملة من قبل الموجهين، وتعميم روائز صالحة للبنين والبنات على حد سواء.

3 - استخدام أجهزة اعلامية وتوجيهية متحركة من أجل المناطق الريفية.

د - إدخال نشاطات تربوية في المصنع، أو المشغل ضمن المناهج المدرسية. ففي المانيا الفيدرالية مثلاً «يقوم تناوب بين المدرسة والصناعة، وتذهب مجموعات من التلاميذ من الجنسين بصورة دورية إلى المصانع». وضمن هذه الذهنية «من شأن تبادل المعلومات المباشر بين الصناعة وبين مؤسسات التعليم التقني، أن يأتي باضافات شديدة الفاعلية إلى العروض النظرية حول خصائص هذه المهنة أو تلك».

أما في مجال التوجيه خارج المدرسة، سواء ما يتعلق منه بأنشاء الخدمة أو في سبيل العودة من جديد إلى العمل، فنستخلص النقاط التالية:

أ - ثمة إجحاف قائم بحق النساء العاملات بالقياس إلى زملائهن من الذكور. وهي نقطة تقدمهن الداخلي، والواقع أن الوتيرة التي يتم بها تسلق مختلف

ولكن دائماً بصفة انتقالية، ثانوية». والحال هذه... وحين يؤدي تطور الذهنيات إلى القبول بفكرة أن تكون للمرأة مهنة، يمحصر - على الأغلب - حقل نشاطها في مربع مغلق يسمى (المهن النسائية)، كالتعليم، أو عمل السكرتارية والمكتب. ويرد ذلك إلى التفرقة التي قامت بصورة طبيعية بين التوجيه النظامي للبنين المفتوح على كل المهن - من دون استثناء -، وبين توجيه البنات المحصور بالأعمال التي يتكرم المعينون بتحقيقها هن.

ويمكننا أن نستعرض مع المؤلفة أهم مرتكزات التوجيه:

أ - في المناطق الريفية: ان الريفيات ولا سيما في البلدان النامية لا يفدن من أي توجيه. فبالرغم من ارتفاع نسبة العنصر النسائي في اليد العاملة الزراعية (89% في سيراليون و 70% في اندونيسيا) ونحوهما، فان هذا العنصر لا يوجه بصورة نظامية نحو فروع زراعية. وان كان الأمر لا يخلو من أمثلة ايجابية، فمثلاً: في المكسيك تمثل البنات من 40 إلى 50% من أعداد التلاميذ المسجلين في الفروع الزراعية.

ب - في المناطق الحضرية: تطرح مشكلة التوجيه في البلدان المتقدمة والنامية معاً، في إطار المعطيات نفسها، إلا في الحالات التي ما تزال فيها الأحكام المسبقة والتقاليد تعارض الاختلاط بين الجنسين، في مؤسسات التعليم والإعداد المهني. ومن أمثلة التوجيه الايجابية، ما هو قائم في السويد: حيث طبق الاختلاط في المؤسسات المدرسية منذ زمن طويل، مما سهل تكافؤ الفرص أمام البنات في الدخول إلى مختلف مستويات التعليم المدرسي والمهني في إطار البيئة المدرسية، وإجبار الجنسين على متابعة دروس التعليم المنزلي ودروس التدريب التقني على مهن الخشب أو الحديد... الخ، «وهي ممارسة حقيقية لتوجيه مسدد نحو مباشرة النشاطات المحفوظة -

الانصاف أن تكرر دونية المرأة، ولا بد من تغيير  
الذهنية التي تطبع كل شيء بطابع التفرقة بين  
الجنسين، وأمام كل امرأة - بين سن الثامنة عشرة  
والسبعين - حوالى ثلاثين سنة من العمل المتواصل  
بقدره تساوي قدرة الرجل.

- القسم الثالث: يتناول عرض بعض التدابير التي  
تكفل الاسهام في تأمين تكافؤ الفرص التربوية  
والتأهيلية للمرأة:

1 - ترى المؤلفة أن التربية ليست قطاعاً معزولاً عن  
البيئة المحيطة، انها تدخل في العناصر المكونة  
(المجموعة من الوقائع الثقافية، والديمقراطية  
والاقتصادية والسياسية والاجتماعية). ولكن بالرغم  
من أن مجموع النساء في العالم يشكل حوالى 50% من  
سكان العالم، فإن مشكلة إدماج المرأة المتناغم  
والكلي، في سيورة التنمية، واتخاذ القرارات، لم تحظ  
بعد بكل ما تستحقه من اهتمام، لأن فكرة اقتسام  
أعباء المنزل ليست مقبولة كلياً، وهي تشكل تلك  
العقوبة.

2 - تتوجه المؤلفة إلى موقع هام من مواقع التربية  
وهو (المعلمون)، وتستهدف التركيز على أن الذهنية  
المحافظة التي يتميز بها المعلمون تحول دون تطبيق  
تكافؤ الفرص أمام الفتيات في التربية عامة وفي  
التعليم التقني والاعداد المهني خاصة؛ (وهناك جهود  
مؤسف لدى الملاك التعليمي). وتتساءل لماذا؟ وكيف  
يمكن تدارك ذلك؟

أ - المعلمون (رجالاً ونساء) ما زالوا متأثرين  
ببنيتهم الأصلية، وفي كل مكان من العالم يختارون  
من الشرائح الاجتماعية، القليلة التطور، حيث  
الذهنيات تتطور، بالتالي، ببطء. انهم يحملون فكرة  
«المرأة أدنى من الرجل» وسلوكهم تجاه تلاميذهم  
سيعكس وبصورة طبيعية هذا المفهوم للأدوار  
التقليدية للرجال والنساء.

ب - مناهج اعداد المعلمين: ثمة ما يستدعي -

درجات الهرم ليست متساوية بين الجنسين.

ب - من المحجف القول: ان الرجال أكثر قابلية  
من النساء في متابعة دروس تدريبية تهدف إلى تحسين  
الكفافية وتغيير مستوى الاداء واعادة التكيف مع  
المهنة.

ج - ما دامت الأعمال المنزلية تقع، كلياً أو بالقسط  
الأوفر، على النساء، يستحيل عليهن إيجاد الوقت  
اللازم لتحسين مؤهلاتهن.

د - لوحظ أن إعادة الادماج سهلة نسبياً، إذا  
كانت المرشحة لعمل قد اكتسبت في الأصل اعداداً  
مهنياً تعزز بفعل الخبرة.

وهكذا فان العقوبات التي تحول دون انخراط  
النساء في سوق العمل وتساعد على بقائهن في البيت،  
تترتب عليها النتائج التالية:

أ - عزلة المرأة عن المشاركة في الحياة المهنية، أو  
متابعة دروس الاعداد المهني، أو قبول بعض  
الأعمال.

ب - استمرار بعض المجتمعات في منع النساء - لا  
سيما المتزوجات - من الانخراط في مهن تجعلهن على  
اتصال برجال هم غير رجال الأسرة.

ج - قلة تقدير عمل النساء منعاً للمساواة في  
ميادين العمل.

د - غياب الوسائل المتاحة، أو نقصها بالنسبة إلى  
النساء في سبيل الحصول على تأهيل مساوٍ لتأهيل  
الرجال - في الريف خاصة - مثلاً: (استثناء النساء  
من التدريب في عملية مكننة الزراعة).

هـ - صعوبة التقدم في المهن المحفوظة تقليدياً  
للذكور؛ وما يثير الدهشة أن الحركة التصاعدية التي  
تعد عادية للرجال، من حيث الترقى في المهنة،  
تصبح استثنائية للنساء: «فعندما يراد استبدال رجل  
يتجه التفكير تلقائياً إلى إيجاد رجل آخر لا امرأة».  
وهي تفرقة تلعب دورها عند بداية الاستخدام، وفي  
مجرى الحياة المهنية. والمؤلفة تعقب: بأنه من غير

عامة - الاسراع في اصلاح مناهج اعداد الهيئة التعليمية بادخال المفاهيم الجديدة لعلم النفس، والفيزيولوجيا المتعلقة بالنساء.

ج - مسؤولية مخططي التربية وإداريها في اتخاذ التدابير الملزمة لاطلاع المعلمين على التغييرات الحاصلة واقناعهم بأهمية هذه التغييرات. ولا بد من إدخال الاصلاحات على البنى التربوية، واعتماد مبدأ التكامل بين العناصر الأساسية للتوجيه المدرسي والمهني، وهي (الدراسات النظرية، الارشادات الشفهية، الدورات التدريبية، المعرفة المعمقة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية)، لالغاء أي تمييز بين الجنسين في النظم التعليمية.

3 - مستشارو التوجيه المدرسي والمهني: تقول المؤلفة: «حين يؤخذ على الأجهزة الوطنية للتوجيه المدرسي والمهني، أنها غير متكيفة، إنما يكون في ذلك إدانة، في الوقت نفسه، للبنى المدرسية غير الملزمة، ولا استمرار الأحكام المسبقة في ذهن مستشاري التوجيه والمربين والأهل والمراهقين وأرباب العمل... الخ». ولا بد من الاعداد المهني للموجهين بحيث تتضمن مناهج إعدادهم المعطيات الجديدة السيكولوجية والسوسولوجية المتعلقة بعمل المرأة وبالمكانة التي ستحتلها المرأة في مجتمع متحول، تصبح فيه القوة البدنية أقل أهمية من المؤهلات الفكرية وقوة الشكيمة، بالاضافة إلى فهم المتطلبات التي يقتضيها مجتمع حريص على تأمين تكافؤ الفرص لجميع النساء، والتوصل إلى الحشد الفعلي للموارد البشرية جميعها.

4 - موقع الأهل من التوجيه المدرسي والمهني: ان النموذج التقليدي لتوزيع المسؤوليات هو السائد في الحياة العائلية حيث يكون الأهل آخر من يتخيل لبناتهم مهنة، إلا في العائلات المتطورة. وتبرز في هذا المجال أهمية التعاون بين المدرسة والأسرة ودنيا العمل، وبوسع صناعيين وحرفيين ومزارعين حضور

محالس إدارة المدارس الثانوية لاستقطاب الخانات الفنية، مما يحقق الصلة بين التربية والأهل.

- القسم الرابع: يتناول التعليم والإعداد التقني والمهني خارج المدرسة:

1 - تنصح المؤلفة بضرورة الغاء الحواجز العازلة بين المؤسسات المدرسية والأوساط التي تنمو فيها النشاطات الاقتصادية، بغية تحقيق الانتقال التدريجي من البيئة المدرسية إلى دنيا العمل. وان «ادخال العمل المنتج في التربية يمد الحياة المدرسية ببعد جديد، ويمنح الأشخاص الشيطيين الفرصة لمواصلة تحصيلهم التربوي من دون أن ينقطعوا عن نشاطهم المهني». لكن استخدام المرأة بحسب الاحصاءات لا يستمر بنسب ماثوية مرتفعة إلا في الاستخدام الأدنى من الكفاءة. وقد جاء في خطة اليونسكو للأعوام (1984 - 1989) أنه «في حين تمثل النساء 50% من السكان البالغين في العالم، وثالث القوة العاملة الرسمية، فانهن يقمن بحوالى ثلثي جميع ساعات العمل، ولا يتلقين سوى عشر دخل العالم، ويمتلكن أقل من واحد في المئة من ممتلكات العالم». وفي هذا النص إشارة إلى ما يسمى أحياناً «العمل غير المنظور» الذي يشكل في الحقيقة عملاً دائماً لجميع أشكال العمل الأخرى.

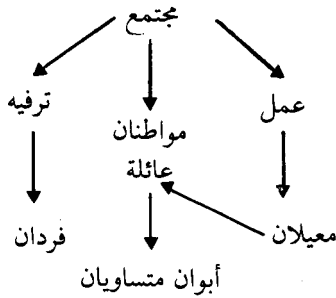
- القسم الخامس: يتناول مشاركة النساء في مهن الرجال، وفي الحياة العامة والسياسية والنقابية:

1- تعلن المؤلفة أن مفهوم الفصل بين الجنسين بين «مهن رجال» و«مهن نساء» لم يعد قائماً عندما يقصد وصف عمل ما. وان مهنة يزاولها الرجل في بلد، تراولها المرأة في بلد آخر، بالثبات نفسه. فمثلاً: إذا ندر استخدام المرأة في أعمال المرافئ والشحن على الشواطئ الأوروبية، إلا انه شائع في بعض المناطق من الساحل الافريقي. وفي مجال الشرطة: شاع استخدام المرأة على كثرة، ولا سيما في مفرزات

أجل التغيير في وضع المرأة؛ وبموجب خطة اليونسكو (1984 - 1989) «لا أمل في زوال القيود المشوهة التي تبرز تحتها النساء ما دامت هذه المشكلات تعد مشكلات نسائية، وليست مشكلات شاملة تم المجتمع بأسره». وفيما يلي نعرض نموذجاً من تجارب الدول المتقدمة في مجال وضع هذه الاستراتيجية وهو النموذج السويدي:

أ - شرعت السويد في تنفيذ اصلاح بعيد المدى للنظام التعليمي، والتوجيه المدرسي والمهني بهدف تحويل الذهنية تحويلاً عميقاً لالغاء التناقض (عمل/ منزل).

ب - بالإمكان تمثيل التوزيع المنشود للوظائف بين الجنسين منذ عام 1968 بالشكل البياني التالي:



والمؤلفة تؤكد: أن التجربة السويدية ذات الشكل الموحد في كل البلاد أسهمت في استشارة توافق عام من أجل تغيير المجتمع في مجال المساواة بين النساء والرجال. والخلاصة كما تقول: «من باب العبث مقارنة رجل بامرأة بعبارات: الرفعة والدونية، لأن الحياة مختلطة، فينبغي أن تكون مختلطة بتناغم، لأن الجنسين متكاملان لا متعارضان». من أجل هذا كله... تقترح المؤلفة الاستراتيجية اللازمة لقيام تكافؤ حقيقي للفرص بين الرجال والنساء، نوجزها في مايلي:

أ - في التعليم والإعداد: وحدة الدروس،

الأخلاق، بالإضافة إلى دخولها إلى مجالات أخرى كثيرة: كالجيش والطيران المدني وسكك الحديد والمناجم، مما سيؤدي إلى إعادة تقويم أجور النساء.

2 - يزداد اهتمام المرأة بالتطلع إلى تقلد مناصب ذات مسؤولية، في الحكومة وقيادة الأحزاب والمناصب الكبرى العسكرية والقضائية بالرغم من محاولات استبعاد النساء عنها في بلدان عديدة. وتولي المؤلفة مسألة انضمام المرأة إلى الحياة النقابية خاصة اهتماماً كبيراً لأنه مفيد في تفتحها الفردي. فالوسط النقابي يسعفها في التخلص من خجلها التقليدي كما أن ممارسة الحياة النقابية تغني الفكر، وتضفي وعياً وتفتحاً على الشخصية. ولكن ما تزال المرأة تستبعد من الأطر القيادية خاصة في المجالين: النقابي والسياسي.

- القسم السادس: يتناول: أهم الصعوبات التي

تصادفها النساء في دنيا العمل، من أهمها: أولاً: بطالة النساء: جاء في خطة اليونسكو، متوسطة الأجل الثانية للأعوام (1984 - 1989): «... ان تصوير المرأة على أنها سارقة العمل، يسترجع قوته الكامنة عند حلول الأزمات. ففي حين أن النساء هن الضحايا الأوليات للبطالة - كما نعلم - وذلك بسبب ضعف مؤهلاتهن، وقلة تنقلهن على الصعيد الجغرافي، أو المهني، فان الصعوبات الاقتصادية الحالية قد أسهمت في احياء ايديولوجية معينة تدعو إلى إبقاء المرأة في البيت... وهي غير ملائمة للاسراع في تحقيق التقدم نحو المساواة في الفرص». ومن أهم أسباب بطالة النساء: احتلال النساء الأجيال مناصب ثانوية.

ثانياً: استغلال العاملات في المنازل: هؤلاء يعثر عليهن في المناطق الريفية يعملن في بيوتهن لحساب أرباب عمل مستغلين، وهن قليلات الاطلاع على حقوقهن، وأجرهن زهيد.

إذاً، لا مناص من وضع استراتيجيات التحرك من



والأعمال التطبيقية، والاقتصاد المنزلي، والمناهج، والتوجيه المدرسي والمهني بالإضافة إلى استناد التوجيه إلى القدرات والميول، لا إلى الجنس.

ب - في الاقبال على الحياة المهنية: منح الفتيات فرص الذكور نفسها في اختيار المهنة واستئناف النشاط المهني بعد انقطاع.

ج - في الحياة المهنية: لحظ جميع التدابير التي تسمح بتطبيق القانون المتعلق بتساوي الأجور تطبيقاً فعلياً، وتوسيع مفهوم التساوي في المعاملة، مع الحماية القانونية لحق النساء في العمل ومكتسباته، ومقاومة التفرقة في الاعلانات عند عروض الاستخدام أو التوظيف، ورفض جميع أشكال المس بكرامة المرأة، واتخاذ التدابير الرامية إلى إلغاء امتيازات الذكور، وضمان المساواة بين الجنسين.

هذه الخطوط العامة للاستراتيجية التي وضعتها المؤلفة، ثم بسطت فيها القول مستفيدة من غنى موقعها الوظيفي: في الخبرة، في التجربة، في العمل، وفي الاطلاع على الوثائق. أما الملاحق المدرجة تباعاً في الصفحات الأخيرة من الكتاب، فهي الوثيقة التي اعتمدتها بالنص الحرفي شاهد إثبات على الجهد الانساني الحثيث الذي تبذله هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، في البحث عن صياغة جديدة للمرأة التي تساوي نصف الطاقة البشرية.

وبعد:

1 - الكتاب واحد من كتب الثقافة في التربية السكانية، يعرض قضية من أهم قضاياها، ألا وهي (المرأة وضرورة العمل). ان المؤلفة تبحث في إمكانية تغيير الذهنية التقليدية التي صنفت المرأة - وما تزال - استناداً إلى الجنس في المرتبة الثانية بعد الرجل: (في الذكاء، في القدرة، في القوة، في العمل، في اتخاذ القرار... الخ)، وحصرت جل عملها (في وعاء

النسل). والخطورة أن هذه النظرة عطلت لأزمان طويلة - على الانسانية - امكانية توظيف نصف الطاقة البشرية توظيفاً مجدياً معادلاً لطاقة الرجل، فكانت خسارة المجتمعات البشرية جسيمة. ان المؤلفة تسعى إلى تكريس نمط جديد من التفكير يفتح أمام المرأة أبواب العمل مشرعة على كل المهن، ليكون أداء الطاقة النسائية كاملاً في التنمية من أجل حياة أفضل. بالإضافة إلى أن العمل أفق حضاري، يستدعي التوجيه المستديم للعامل، مما ينمي اهتمامات المرأة العاملة بعيداً عن الانشغال الكلي بوظيفة الولادة والانجاب. وهو أمر يقود إلى التمسك بمفهوم الأسرة الصغيرة، وستكون له آثار إيجابية في خفض معدلات الخصوبة، ورفع مستوى الدخل، لا سيما في البلدان الفقيرة التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة وينخفض مستوى الدخل.

2 - دعمت المؤلفة دراستها بالمعطيات الرقمية، والاحصاءات المستمدة من مقررات المؤتمرات التي أقيمت لصالح المرأة، بإشراف هيئة الأمم المتحدة، فأضفت على جوانب كثيرة من دراستها موضوعية العلم وحقائقه. ولئن غلب عليها الانفعال أحياناً، فهذا لا يعني أنها تنادي بأن تغتصب المرأة حق الرجل في العمل لتحل محله؛ ويخطيء من يظن، أنها تدق مسامراً في نعش الرجل، انها ترفع أكفان العزلة التاريخية عن المرأة في سبيل العودة بها إلى الصف الأول للعمل، لتقود مع الرجل حركة بناء مجتمع تُستغل فيه جميع الطاقات البشرية من الجنسين على حد سواء.

3 - يلاحظ بعض النقص في معلومات المؤلفة عند عرض تجارب من البلدان النامية، أو عند تقويم تجاربها، في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين.

4 - إن أقطاراً عربية متعددة أخذت بما طالبت به المؤلفة - خاصة - في مجال تطبيق التعليم الابتدائي

الجنسين فرصاً متكافئة تستند إلى مخاطبة الميول، وتحقيق الرغبات، والخروج عن الأحكام التقليدية الاعتيادية.

5 - لا تخلو دراسة المؤلفة من تدخل بدت آثاره واضحة في بعض الشباب والاستعادة التي يمكن الاستغناء عنها.

الالزامي - تطبيقاً فعالاً - ضمن الظروف المتاحة في كل قطر. ومن خلال فتح أبواب التعليم الفني والتقني أمام الجنسين، وفي ادخال مفاهيم العمل اليدوي وأعماله التطبيقية في مرحلة التعليم الأساسي، ولكن ما يزال ينقص المزيد من التوجيه المدرسي والمهني، لتكون فرص الاختيار أمام الطلاب من